شؤون فلسطينية

فَصليّة فِكريّة لمعَالجة أحدَاث القضيّة الفِلسطينية وشؤونها المُختَلفة تّصدُر عن مَركز الأبحاث
في منظمة التحْرير الفلسطينيَّة

العدد 295 صيف، خريف 2026

رئيس مجلس الإدارة

د.محمد اشتية

الإشراف العام

د. منتصر جرار

مدير التحرير

د.نور بدر

هيئة التحرير

د.أيمن يوسف

د.عدنان ملحم

أ.فهمي الزعارير

سكرتير التحرير

د.يحيى قاعود

2026



تأسس مركز الأبحاث الفلسطيني في عام 1965 بمدينة بيروت، ليكون أول منصة فلسطينية رسمية مكرسة لاستدامة الذاكرة الفلسطينية وتوثيق سيرتها، فضلاً عن إنتاج الدراسات التي تسهم في تشكيل السياسات، ودعم حقوق الشعب الفلسطيني على المستويين الوطني والدولي. جاءت نشأة المركز في سياق التحولات الكبرى التي أدت إلى الشتات، وتعرض القضية الفلسطينية لمحاولات طمس الهوية، خاصة بعد نكبة 1948، مما أوجب بناء صرح علمي مستقل يرد الاعتبار للحقيقة التاريخية ويقود الجهود البحثية لتحقيق المصلحة الوطنية.

يضطلع المركز بتقديم أبحاث علمية متماسكة، تستند إلى أدوات منهجية دقيقة، تسهم في تمكين صناع السياسات، والإعلاميين، والأوساط الأكاديمية، والمؤسسات الحقوقية من بناء رؤى متكاملة، تستشرف المستقبل، وتضع التوصيات العملية. وتقوم رسالته على إرساء أدوات تحليلية واستشرافية متطورة، تعتمد على فهم معمق للتحديات، وتقديم رؤى بديلة قائمة على البيانات الدقيقة، والرصد المستمر للتحولات المحلية والإقليمية والدولية.

مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية
القدس- فلسطين
تلفاكس :9702966228 +
e-mail: info@prc.ps
http://www.prc.ps

Research Center P.L .O
Al Quds - Palestine
Telfax: +9702966228
e-mail: info@prc.ps
http://www.prc.ps

© حقوق الطباعة والنشر محفوظة لمركز الأبحاث الفلسطيني
2026

المحتويات

الافتتاحية	**5**
المحور الأول: الحرب الإيرانية -الإسرائيلية-الأمريكية وتداعياتها الإقليمية	**13**
ما بعد الردع الخفي كيف غيّرت الضربات المباشرة قواعد اللعبة بين طهران وتل أبيب؟	13
اختبار التطبيع كيف هزت حرب غزة مسارات السلام العربية- الإسرائيلية؟	27
القضية الفلسطينية في الحسابات الإيرانية: توظيف أم تبنّ؟ المقاومة بين الورقة والثوابت: قراءة نقدية في علاقة إيران بالفصائل الفلسطينية	43
المحور الثاني: الضفة الغربية العنف والضم والمصير المجهول	**53**
الضفة الغربية خرائط السيطرة والعزل في ظل التوسع الاستيطاني	53
حين ينقض الداخل الإسرائيلي روايته الاستيطان والأبارتهايد في مرآة النقد الإسرائيلي	80
تراجع فاعلية القانون الدولي في ردع إسرائيل عن ضمّ الضفة الغربية	89
المحور الثالث: غزة جحيم الحاضر وضبابية المستقبل	**111**
غزة تحت الأنقاض: الأبعاد الإنسانية لكارثة بلا أفق	111
«مجلس السلام» ومعضلة الشرعية السياسية في مرحلة ما بعد الحرب	128

المحور الرابع: القضية الفلسطينية في ميزان التحولات الفكرية 146

أطوار فكرة الدولة الفلسطينية... الإشكاليات والمحددات والآمال 146

من مقاومة الاحتلال إلى تعزيز اليمين الإسرائيلي:
مراجعة نقدية لتجربة حماس 173

المحور الخامس: القضية الفلسطينية في ميزان المتغيرات الكبرى 187

«نقطة الانهيار» وإعادة تشكّل النظام متعدد الأطراف:
قراءة نقدية في التحولات البنيوية للنظام الدولي 187

الشرعية الدولية والعقوبات الشعبية كأدوات لحماية
الحقوق الفلسطينية: دراسة في الفرص والتحديات 202

فاعلية دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان 226

المحور السادس: الملاحق 239

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز

"نقطة الانهيار" وإعادة تشكّل النظام متعدد الأطراف: قراءة نقدية في التحولات البنيوية للنظام الدولي

حنان جرار*

لم يعد السؤال ما إذا كان النظام متعدد الأطراف يمر بأزمة، بل أيُّ نظامٍ دوليٍّ يتشكل على أنقاض القواعد التي حكمت العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فالأزمة الراهنة لم تعد تُقاس بمدى تعثر بعض المؤسسات الدولية أو إخفاقها في احتواء النزاعات، وإنما بمدى تآكل الأسس التي استند إليها النظام الدولي في إنتاج الشرعية، وتنظيم توازنات القوة، وإدارة المصالح المتعارضة. ويكشف التراجع المتواصل في فاعلية المؤسسات متعددة الأطراف، واتساع نطاق الانتقائية في تطبيق القانون الدولي، واحتدام التنافس بين القوى الكبرى، وصعود النزعات القومية والشعبوية، وتعاظم تأثير اليمين المسيحي الصهيوني في إعادة توجيه السياسة الخارجية الأمريكية؛ عن تحولات بنيوية تجاوزت حدود الأزمات الظرفية، لتعيد تشكيل البيئة السياسية والإستراتيجية التي نشأ فيها النظام متعدد الأطراف، وتفتح الباب أمام مرحلة تاريخية مختلفة في تطور النظام الدولي.

ضمن هذا المشهد، برز مفهوم «نقطة الانهيار» بوصفه أحد أبرز المفاهيم التي سعت إلى تفسير طبيعة التحول الجاري. وقد ارتبط المفهوم باسم مارك كارني، قبل أن تعيد كريستين لاجارد الرئيسة الحالية للبنك المركزي الأوروبي (ECB)، تقديمه باعتباره توصيفاً للحظة التي بلغ فيها النظام متعدد الأطراف، كما عرفه العالم طوال العقود الماضية، مستوى من التآكل يهدد قدرته على أداء وظائفه التقليدية[1]. ولا تكمن أهمية هذا المفهوم في قيمته الوصفية فحسب، وإنما في أنه نقل النقاش من مساءلة كفاءة المؤسسات الدولية إلى مساءلة مستقبل النظام الذي أنتجها.

مع ذلك، فإن تفسير الأزمة من خلال مفهوم «نقطة الانهيار» يظل غير كافٍ إذا اقتصر على رصد مظاهر التراجع المؤسسي. فالأزمة، من منظور المقاربات

*سفيرة دولة فلسطين لدى جنوب افريقيا

النقدية، لا تمثل انقطاعاً مفاجئاً عن مسار مستقر، وإنما تكشف عن تناقضات بنيوية صاحبت تشكل النظام الدولي منذ نشأته، حيث ظل التوتر قائماً بين الخطاب الكوني الذي بشّر بسيادة القانون والمساواة بين الدول، وبين ممارسات كرّست تفاوتاً دائماً في توزيع القوة والنفوذ والقدرة على إنتاج الشرعية الدولية.

تنطلق هذه الورقة من فرضية مفادها أن ما يوصف بـ «نقطة الانهيار» لا يعبر عن نهاية النظام متعدد الأطراف، بل عن لحظة انتقال تاريخية تشهد إعادة تشكيل قواعده وموازين القوة التي تحكمه. ومن ثم، فإن فهم هذه اللحظة يقتضي تجاوز القراءة التي تحصر الأزمة في إخفاق المؤسسات الدولية، والانتقال إلى تحليل التحولات البنيوية التي أعادت تعريف العلاقة بين القانون والقوة، وبين الشرعية والمصلحة، وبين التعددية الدولية والواقع الجيوسياسي الذي يتشكل أمامنا.

أولاً: التحولات البنيوية في النظام متعدد الأطراف: من الأزمة المؤسسية إلى إعادة التشكل

أول التحولات البنيوية التي أصابت النظام متعدد الأطراف تمثلت في تغير البنية التي استند إليها منذ نشأته. فقد نشأت المؤسسات الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية في ظل توزيع محدد للقوة منح الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، موقع القيادة في صياغة قواعد النظام الدولي وآليات حوكمته. ولم تكن الأمم المتحدة، أو مؤسسات بريتون وودز، أو منظومة التجارة الدولية، كيانات منفصلة عن تلك البنية، بل جاءت تعبيراً مؤسسياً عنها، الأمر الذي جعل فاعليتها مرتبطة باستمرار التوازنات التي أفرزتها أكثر من ارتباطها باستقلالية قواعدها القانونية. ومع التحولات التي شهدها النظام الدولي خلال العقود الأخيرة، ولا سيما صعود قوى اقتصادية وسياسية جديدة وتراجع القدرة الغربية على الانفراد بإدارة الشؤون الدولية، بدأت الفجوة تتسع بين بنية مؤسسية صُممت لعالم ما بعد عام 1945، وواقع دولي لم تعد تحكمه التوازنات ذاتها.

ضمن هذا السياق، اكتسب مفهوم "نقطة الانهيار»[2] أهميته بوصفه توصيفاً للحظة التي تصبح فيها المؤسسات القائمة عاجزة عن التكيف مع البيئة الإستراتيجية التي تغيرت من حولها. غير أن القيمة التحليلية لهذا المفهوم لا

تكمن في الإشارة إلى تعثر أداء المؤسسات الدولية فحسب، وإنما في كشفه عن اختلال العلاقة بين بنية النظام الدولي والقواعد التي تنظمه. فالأزمة، وفق هذا المنظور، لا تعود إلى خلل إجرائي يمكن إصلاحه بإعادة تنشيط المؤسسات أو تطوير آليات اتخاذ القرار، بل ترتبط بتحول أعمق أصاب موازين القوة التي منحت تلك المؤسسات شرعيتها وفاعليتها.

تكتسب هذه القراءة بعداً أكثر عمقاً في الأدبيات النقدية، التي تنظر إلى النظام متعدد الأطراف بوصفه جزءاً من بنية الاقتصاد السياسي العالمي، لا إطاراً محايداً لتنظيم العلاقات الدولية. فمن منظور إيمانويل والرشتين، تشكل المؤسسات الدولية إحدى آليات إدارة النظام الرأسمالي العالمي وإعادة إنتاج اختلالاته بين المركز والأطراف، بينما يرى نعوم تشومسكي أن هذه المؤسسات كثيراً ما أسهمت في حماية امتيازات القوى المهيمنة أكثر من تجسيدها لمبادئ العدالة والمساواة بين الدول[3]. لا تنفي هذه المقاربات الدور الذي أدته المؤسسات الدولية في إدارة العديد من القضايا العالمية، لكنها تضع حدوداً لفكرة حيادها، وتفسر لماذا تحولت الأزمة الراهنة إلى أزمة بنيوية تمس طبيعة النظام ذاته، لا مجرد كفاءة مؤسساته.

لم تقتصر التحولات البنيوية على إعادة توزيع القوة الدولية، بل امتدت إلى المرجعية الفكرية والسياسية التي استندت إليها التعددية الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد ارتبطت القيادة الغربية للنظام متعدد الأطراف، لعقود طويلة، بخطاب يؤكد أهمية التعاون الدولي، ودعم المؤسسات متعددة الأطراف، وتعزيز القواعد القانونية المنظمة للعلاقات بين الدول، حتى وإن شهد هذا الخطاب تفاوتاً في التطبيق. غير أن العقد الأخير كشف عن تراجع هذا الالتزام بصورة متسارعة، مع صعود التيارات القومية والشعبوية التي أعادت تعريف السياسة الخارجية انطلاقاً من اعتبارات المصلحة الوطنية الضيقة، على حساب الالتزامات الجماعية التي قامت عليها التعددية الدولية.

مثّلت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التعبير الأكثر وضوحاً عن هذا التحول. فلم يكن شعار "أمريكا أولاً" مجرد توجه انتخابي، بل عكس مراجعة لطبيعة العلاقة مع المؤسسات الدولية، إذ جرى التعامل معها بوصفها أدوات تخضع لمعيار المنفعة المباشرة، لا باعتبارها أطراً دائمة لإدارة النظام الدولي. وفي هذا السياق، يرى نعوم تشومسكي أن إدارة ترامب مثلت إحدى أكثر الإدارات

تطرفاً في رفض الالتزامات الدولية[4]. بينما اعتبرت نايومي كلاين أن سياساتها تجاوزت الانسحاب من الاتفاقيات الدولية إلى تقويض فكرة التعاون الدولي ذاتها، وهو ما عكس انتقالاً من أزمة في إدارة النظام إلى أزمة في القيم السياسية التي أسست له[5].

ولا يمكن فصل هذا التحول عن تنامي نفوذ التيار اليميني المسيحي الصهيوني داخل دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة، حيث تداخلت الاعتبارات الجيوسياسية مع رؤى أيديولوجية ودينية انعكست على مقاربة العديد من قضايا الشرق الأوسط. ولم يعد توظيف القوة الدولية يستند فقط إلى حسابات المصالح الإستراتيجية التقليدية، بل أصبح يتأثر أيضاً بخطابات عقائدية أسهمت في تعميق الاستقطاب الدولي وإضعاف فرص التوافق داخل المؤسسات المتعددة الأطراف. ومن هذه الزاوية، لم يكن تراجع الالتزام بالتعددية نتيجة لتبدل الإدارات السياسية فحسب، وإنما تعبيراً عن تحول أعمق أصاب الثقافة السياسية الغربية نفسها، وأعاد تعريف موقع القانون الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف في إدارة العلاقات الدولية.

لم تتوقف آثار هذه التحولات عند إعادة توزيع القوة أو تغير المرجعية السياسية للدول الغربية، بل امتدت إلى الشرعية التي تستند إليها مؤسسات النظام المتعدد الأطراف. فالفاعلية المؤسسية لم تكن يوماً مسألة إجرائية بحتة، وإنما ارتبطت بقدرة تلك المؤسسات على إقناع المجتمع الدولي بأنها تطبق قواعد القانون الدولي بصورة متسقة، بعيداً عن الانتقائية والاعتبارات السياسية. ومع اتساع الفجوة بين المبادئ المعلنة والممارسات الفعلية، أخذت هذه الشرعية تتعرض لتآكل تدريجي، الأمر الذي انعكس على قدرة المؤسسات الدولية على إدارة الأزمات واحتواء التنافس بين القوى الكبرى.

ولم يقتصر هذا التراجع على مواقف دول الجنوب أو القوى الصاعدة، بل امتد إلى داخل المعسكر الغربي نفسه. فقد كشفت الخلافات المتزايدة بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، إلى جانب التوترات مع كندا، عن تصدع غير مسبوق في التوافق الذي شكّل لعقود الركيزة السياسية للنظام المتعدد الأطراف. وقد عبّرت المستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل عن هذا التحول عندما أكدت أن الأوروبيين لم يعودوا قادرين على الاعتماد الكامل على الآخرين، فيما ذهب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى وصف حلف شمال الأطلسي

بأنه يمر بحالة «موت سريري»، وهو توصيف يعكس عمق الأزمة التي أصابت منظومة التحالفات الغربية، وليس مجرد خلافات ظرفية حول إدارة ملفات دولية بعينها. كما عكست التوترات التجارية والسياسية بين الولايات المتحدة وكندا تراجع الثقة حتى بين أقرب الحلفاء، بما عزز الانطباع بأن التعددية الدولية لم تعد تحظى بالإجماع السياسي الذي وفر لها الاستقرار خلال العقود الماضية.

وعليه، فإن التحولات البنيوية التي يشهدها النظام الدولي لا يمكن اختزالها في صعود قوى جديدة أو تغير سياسات بعض الحكومات، وإنما تعكس تحولاً أعمق في البيئة التي قامت عليها التعددية الدولية منذ منتصف القرن العشرين. وعندما تتغير موازين القوة، وتتراجع المرجعية السياسية الداعمة للتعددية، وتتآكل الشرعية التي تستند إليها مؤسساتها، يصبح الحديث عن إعادة تشكل النظام الدولي أقرب إلى توصيف لواقع قائم منه إلى توقع لمستقبل محتمل. ومن هذا المنطلق، لا تمثل «نقطة الانهيار» نهاية النظام المتعدد الأطراف، بقدر ما تمثل نهاية المرحلة التاريخية التي حكمت آليات عمله، وبداية مرحلة جديدة تتشكل فيها قواعد التفاعل الدولي وفق موازين مختلفة.

ثانياً: مظاهر إعادة التشكل في النظام الدولي المعاصر

إذا كانت التحولات البنيوية قد أعادت صياغة موازين القوة وأضعفت الأسس التي استند إليها النظام متعدد الأطراف، فإن آثارها تبدو أكثر وضوحاً في الأزمات الدولية المعاصرة، حيث لم تعد هذه الأزمات أحداثاً منفصلة، بل تحولت إلى ساحات لاختبار حدود النظام القائم وقدرته على الاستجابة. ومن بين هذه الأزمات، برزت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة بوصفها الحالة الأكثر تعبيراً عن الفجوة بين المبادئ التي يقوم عليها النظام الدولي وآليات تطبيقها، في وقت كشفت فيه المواجهة العسكرية بين إسرائيل وإيران عن اتساع نطاق التنافس الإقليمي والدولي، وانتقاله إلى مستويات أكثر تعقيداً، الأمر الذي جعل كلا الحدثين يعكس ملامح مرحلة انتقالية تتجاوز حدود الإقليم إلى بنية النظام الدولي ذاته.

1. الحرب على غزة وإعادة اختبار شرعية النظام الدولي

شكّلت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة إحدى أكثر المحطات دلالة على

التحولات التي يشهدها النظام الدولي، ليس فقط بسبب حجم الدمار والخسائر الإنسانية، وإنما لأنها كشفت بصورة غير مسبوقة عن الفجوة بين المبادئ التي يقوم عليها النظام المتعدد الأطراف وآليات تطبيقها في الواقع. فبينما تؤكد المواثيق الدولية على حماية المدنيين، وحظر العقاب الجماعي، وضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، أظهرت المواقف الدولية تفاوتاً واضحاً في التعامل مع هذه المبادئ، الأمر الذي أعاد إلى الواجهة التساؤلات المتعلقة بمدى حياد النظام الدولي وقدرته على تطبيق قواعده بمعايير موحدة.

وقد انعكس ذلك بصورة واضحة في الأداء المؤسسي للأمم المتحدة، حيث حال الانقسام داخل مجلس الأمن، واستخدام حق النقض أكثر من مرة، دون اتخاذ إجراءات حاسمة لوقف العمليات العسكرية، الأمر الذي حدّ من قدرة المجلس على الاضطلاع بوظيفته الأساسية في حفظ السلم والأمن الدوليين. وفي المقابل، برزت محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية بوصفهما مسارين قانونيين سعيا إلى تفعيل أدوات المساءلة الدولية، بما يعكس انتقال جزء من الجدل الدولي من الساحة السياسية إلى الساحة القضائية، في ظل تراجع قدرة المؤسسات السياسية على إنتاج توافقات ملزمة.

ولم تقتصر آثار الحرب على المؤسسات الدولية، بل امتدت إلى إعادة تشكيل خريطة الفاعلين المؤثرين في الدفاع عن الشرعية الدولية. فقد برزت دول الجنوب العالمي، وفي مقدمتها جنوب أفريقيا، بوصفها طرفاً فاعلاً في الدفع نحو تفعيل آليات القانون الدولي، من خلال المبادرات القانونية والدبلوماسية التي حظيت بتأييد متزايد من عدد من الدول النامية. ويعكس هذا التحول انتقالاً تدريجياً في مركز الثقل السياسي داخل النظام الدولي، بحيث لم يعد الدفاع عن قواعد الشرعية الدولية حكراً على القوى الغربية، بل أصبح جزءاً من الدور المتنامي الذي تسعى دول الجنوب إلى ممارسته في إعادة تعريف أولويات النظام المتعدد الأطراف وتوازناته.

ولعل الأثر الأبرز للحرب لم يكن في حجم الانقسام الدولي الذي أحدثته، وإنما في كشفها عن التحول في مصادر الشرعية الدولية ذاتها. فبعد أن ارتبطت هذه الشرعية لعقود بقدرة القوى الكبرى على قيادة النظام الدولي، أخذت ترتبط بصورة متزايدة بمدى الالتزام الفعلي بقواعد القانون الدولي، بغض النظر عن هوية الفاعل أو موقعه في هرم القوة الدولية. ومن هذه الزاوية، لم

تعد الحرب على غزة مجرد أزمة إقليمية، بل أصبحت إحدى أبرز المظاهر التي كشفت أن إعادة تشكل النظام الدولي لم تعد فرضية نظرية، وإنما عملية جارية تتبلور من خلال الأزمات الكبرى التي يعجز النظام القائم عن إدارتها وفق القواعد التي أعلنها لنفسه.

1. المواجهة الإسرائيلية – الإيرانية وتحول أنماط الردع الإقليمي

لم تكن المواجهة العسكرية المباشرة بين إسرائيل وإيران مجرد تصعيد أمني بين خصمين إقليميين، بل مثلت تحولاً نوعياً في طبيعة الصراعات التي يشهدها الشرق الأوسط، وفي الكيفية التي تتفاعل بها القوى الدولية مع هذه الصراعات. فعلى خلاف المراحل السابقة التي اتسمت بإدارة المواجهة عبر الوكلاء أو العمليات المحدودة، انتقلت الأزمة إلى مستوى أكثر مباشرة، الأمر الذي أعاد طرح تساؤلات جوهرية حول قدرة النظام الدولي على احتواء النزاعات الإقليمية ومنع تحولها إلى أزمات ذات أبعاد دولية.

وكشفت هذه المواجهة عن تغير ملموس في أنماط الردع التقليدية التي حكمت التفاعلات الإقليمية لعقود. فلم يعد الردع قائماً على منع استخدام القوة، بقدر ما أصبح يقوم على إدارة مستويات التصعيد ومنعها من الانزلاق إلى حرب شاملة، وهو ما أوجد مساحة أوسع للتحركات العسكرية المحسوبة، في ظل غياب آليات دولية فعالة قادرة على فرض التهدئة أو إلزام الأطراف بقواعد مستقرة لإدارة الصراع.

وفي الوقت ذاته، أبرزت الأزمة حدود النفوذ الذي ما زالت تتمتع به القوى الكبرى في إدارة التوازنات الإقليمية. فعلى الرغم من الانخراط الأمريكي المباشر في دعم إسرائيل، والتحركات الدبلوماسية التي قادتها أطراف دولية وإقليمية لاحتواء التصعيد، فإن مسار الأزمة أظهر أن قدرة القوى الكبرى على التحكم الكامل في مسارات الصراع لم تعد كما كانت خلال العقود السابقة، في ظل اتساع هامش الحركة أمام القوى الإقليمية، وتزايد قدرتها على فرض وقائع ميدانية تتجاوز الإرادة الدولية.

كما عكست المواجهة تزايد الترابط بين الأزمات الإقليمية وبنية النظام الدولي، إذ لم تعد النزاعات في الشرق الأوسط تُقرأ بوصفها قضايا محلية أو إقليمية منفصلة، وإنما أصبحت جزءاً من التنافس الأوسع بين القوى الكبرى على

النفوذ وإعادة رسم موازين القوة. ومن ثم، فإن المواجهة الإسرائيلية- الإيرانية لا تمثل حدثاً عسكرياً عابراً، وإنما أحد المظاهر التي تؤكد أن البيئة الإستراتيجية التي نشأت في ظلها الترتيبات الأمنية التقليدية تشهد تحولاً متسارعاً، بما يفرض إعادة النظر في طبيعة الردع، وأدوار الفاعلين، وآليات إدارة الأزمات في النظام الدولي.

2. صعود دول الجنوب العالمي وتعاظم دور القوى الوسطى

لم تقتصر مظاهر إعادة تشكل النظام الدولي على الأزمات العسكرية أو تراجع فعالية المؤسسات متعددة الأطراف، بل امتدت إلى إعادة توزيع أدوار الفاعلين داخل النظام الدولي. فقد أظهرت السنوات الأخيرة تنامي حضور دول الجنوب العالمي بوصفها قوة سياسية ودبلوماسية أكثر استقلالاً، تسعى إلى توسيع هامش تأثيرها في القضايا الدولية، بعيداً عن الاصطفافات التقليدية التي حكمت مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ولم يعد هذا الدور يقتصر على التعبير عن مواقف سياسية، بل أخذ يتجسد في مبادرات قانونية ودبلوماسية عكست قدرة متزايدة على التأثير في مسار النقاش الدولي وصياغة أجندته.

وقد برز هذا التحول بوضوح في التعاطي مع الحرب على غزة، حيث قادت جنوب أفريقيا تحركاً قانونياً غير مسبوق أمام محكمة العدل الدولية، في خطوة تجاوزت بعدها القانوني لتكتسب دلالات سياسية وإستراتيجية أوسع، إذ عكست انتقال دول الجنوب من موقع المتلقي لقرارات النظام الدولي إلى موقع الساعي للتأثير في آليات عمله وتوجيه مساراته. كما اتسعت دائرة التأييد لهذا المسار من جانب عدد من الدول الآسيوية والأفريقية وأمريكا اللاتينية، بما أظهر تزايد قدرة هذه الدول على بناء مواقف جماعية خارج الأطر التقليدية التي احتكرت التأثير في النظام الدولي لعقود.

وبالتوازي مع ذلك، برزت القوى الوسطى بوصفها فاعلاً أكثر حضوراً في إدارة التفاعلات الدولية، مستفيدة من حالة السيولة التي تشهدها بنية النظام الدولي. فقد سعت دول مثل البرازيل والهند وتركيا وجنوب أفريقيا إلى توسيع أدوارها الدبلوماسية، وتبني سياسات أكثر استقلالية في القضايا الدولية، بما يعكس تحولاً تدريجياً من نظام تهيمن عليه قوة واحدة أو عدد محدود من القوى الكبرى إلى نظام تتوزع فيه القدرة على التأثير بين عدد أكبر من الفاعلين، تختلف مصالحهم وأولوياتهم، لكنها تتقاطع في السعي إلى بناء

نظام دولي أكثر توازناً وتمثيلاً.

ولا يعني هذا التحول تراجع مكانة القوى الكبرى أو انتهاء تأثيرها في إدارة النظام الدولي، وإنما يشير إلى أن عملية صنع القرار الدولي أصبحت أكثر تعقيداً، نتيجة اتساع عدد الأطراف القادرة على التأثير في مخرجاتها. ومن ثم، فإن إعادة تشكل النظام الدولي لا ترتبط فقط بإعادة توزيع القوة، وإنما أيضاً بإعادة توزيع القدرة على المبادرة وصياغة المواقف والتأثير في قواعد التفاعل الدولي، وهي عملية لا تزال تتطور بصورة تدريجية، لكنها تكشف عن انتقال النظام الدولي إلى مرحلة تختلف في خصائصها عن المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة.

ثالثاً: ما بعد "نقطة الانهيار": ملامح النظام الدولي القادم

لا توحي التحولات التي يشهدها النظام المتعدد الأطراف بانهيار وشيك للنظام الدولي، بقدر ما تعكس انتقاله إلى مرحلة تاريخية جديدة تتغير فيها قواعد توزيع القوة، وأنماط القيادة، وآليات الحوكمة الدولية. فقد أظهرت الأزمات المتلاحقة، من الحرب على غزة إلى تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، أن الإطار المؤسسي الذي حكم العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة يواجه تحديات بنيوية تتجاوز حدود الأزمات الظرفية، الأمر الذي يدفع نحو إعادة صياغة أسس النظام الدولي بما يتلاءم مع التحولات التي طرأت على موازين القوة والفاعلين الدوليين. وفي ضوء ذلك، يمكن استشراف ثلاثة ملامح رئيسية يُرجح أن تميز المرحلة المقبلة.

1. تعددية دولية أكثر تعقيداً

تشير التحولات الراهنة إلى أن النظام الدولي يتجه نحو مرحلة تتسم بتعدد مراكز التأثير، دون أن تنجح أي قوة منفردة في فرض نمط جديد من الهيمنة على غرار ما شهدته مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فالتراجع النسبي في القدرة الأمريكية على إدارة النظام الدولي تزامن مع صعود قوى دولية وإقليمية تمتلك قدرات اقتصادية وسياسية وعسكرية متنامية، إلا أن أياً منها لم يتمكن من بناء نظام بديل يحظى بالقبول الدولي أو يوفر قواعد مستقرة لإدارة العلاقات الدولية. وبذلك، تبدو البيئة الدولية مقبلة على تعددية أكثر تعقيداً، تتوزع فيها مراكز النفوذ بين القوى الكبرى والقوى الوسطى والتكتلات الإقليمية، بما

يجعل عملية صنع القرار الدولي أكثر تشابكاً وأقل قابلية لاحتكارها من طرف واحد.

وتنسجم هذه التحولات مع ما ذهب إليه إيمانويل والرشتاين، الذي رأى أن النظام العالمي يدخل مرحلة انتقالية تتراجع فيها قدرة القوة المهيمنة على المحافظة على موقعها، في الوقت الذي لم تتبلور فيه بعد قوة قادرة على إعادة إنتاج النسق الدولي وفق قواعد جديدة. ومن هذا المنظور، لا تمثل الأزمة الراهنة انتقالاً مباشراً من أحادية قطبية إلى أحادية بديلة، بل تعكس مرحلة إعادة توزيع تدريجي للقوة على نطاق عالمي، تتداخل فيها المصالح الاقتصادية مع الاعتبارات الجيوسياسية والتكنولوجية.

وفي السياق ذاته، يؤكد روبرت كاغان أن النظام الدولي الليبرالي لم يكن نظاماً يعمل بصورة تلقائية، بل استند بدرجة كبيرة إلى استعداد الولايات المتحدة لتوفير المظلة السياسية والعسكرية والمؤسسية التي حافظت على استقراره لعقود. وعليه، فإن تراجع هذا الدور، في ظل غياب قوة قادرة أو راغبة في الاضطلاع بالوظيفة نفسها، أوجد حالة من السيولة الإستراتيجية التي يتراجع فيها وضوح قواعد النظام الدولي، دون أن تتبلور بعد معالم نظام بديل[6]. ويعزز هذا التوجه ما أشار إليه مارك كارني من أن النظام الدولي القائم على القواعد يمر بمرحلة إعادة صياغة عميقة، نتيجة التحولات التي أصابت بنية الاقتصاد والسياسة العالميين، بما يجعل مستقبل النظام الدولي مرهوناً بقدرته على التكيف مع واقع يتسم بتعدد الفاعلين، وتراجع الاحتكار الغربي لمصادر القوة والتأثير.

وبناءً على ذلك، فإن السمة الأبرز للمرحلة المقبلة لا تتمثل في انتقال القيادة الدولية من دولة إلى أخرى، وإنما في الانتقال إلى نظام أكثر تعددية وتعقيداً، تتوزع فيه القوة بين عدد أكبر من الفاعلين، وتصبح فيه القدرة على بناء التحالفات وإدارة المصالح المتقاطعة أكثر أهمية من امتلاك عناصر القوة التقليدية وحدها.

2. إعادة تعريف الشرعية والحوكمة الدولية

لا تقتصر التحولات التي يشهدها النظام متعدد الأطراف على إعادة توزيع القوة بين الفاعلين الدوليين، بل تمتد إلى إعادة تعريف مفهوم الشرعية

الدولية وآليات الحوكمة التي يقوم عليها النظام الدولي. فقد كشفت الأزمات الدولية الأخيرة، وفي مقدمتها الحرب على قطاع غزة، عن فجوة متزايدة بين المبادئ التي تأسس عليها النظام متعدد الأطراف وبين ممارساته الفعلية، الأمر الذي أضعف الثقة بقدرته على تطبيق قواعد القانون الدولي بصورة متسقة، وعزز المطالب الدولية بإصلاح مؤسساته وآليات اتخاذ القرار فيه.

ولم تعد شرعية الدول تُقاس فقط بما تمتلكه من قدرات عسكرية أو اقتصادية، وإنما أصبحت ترتبط أيضاً بمدى قدرتها على الالتزام بالقانون الدولي، وحشد التأييد داخل المؤسسات المتعددة الأطراف، وبناء تحالفات عابرة للأقاليم حول القضايا الدولية الكبرى. وقد برز هذا التحول بوضوح في التفاعل الدولي مع الحرب على غزة، حيث لعبت مؤسسات العدالة الدولية، وفي مقدمتها محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، دوراً متزايداً في إعادة إدراج القانون الدولي ضمن أدوات إدارة الصراع، رغم القيود السياسية التي ما زالت تحد من فعالية قراراتها.

وفي الوقت نفسه، أظهرت مواقف عدد من دول الجنوب العالمي، وفي مقدمتها جنوب أفريقيا، أن التأثير في النظام الدولي لم يعد حكراً على القوى الكبرى، بل أصبح بإمكان الدول المتوسطة توظيف القانون الدولي والمؤسسات المتعددة الأطراف لإعادة تشكيل النقاش الدولي، والتأثير في مساراته السياسية والقانونية. ويعكس ذلك تحولاً تدريجياً في مصادر الشرعية الدولية، بحيث لم تعد القوة وحدها كافية لإضفاء المشروعية على السياسات الدولية، بل أصبحت القدرة على توظيف الأدوات القانونية والدبلوماسية عنصراً متزايد الأهمية في تحديد المكانة الدولية للدول.

ومن ثم، فإن مستقبل النظام المتعدد الأطراف لن يتحدد بوجود مؤسساته من عدمه، وإنما بقدرته على استعادة الثقة في قواعده، وتقليص الفجوة بين المبادئ والممارسات، وإعادة هيكلة آليات الحوكمة الدولية بما يعكس التحولات التي شهدها توزيع القوة العالمي. وبدون إصلاحات مؤسسية حقيقية، ستتجه الدول بصورة متزايدة إلى الاعتماد على ترتيبات بديلة، تشمل التكتلات الإقليمية، والتحالفات المرنة، والأطر المتعددة الأطراف خارج المؤسسات التقليدية، بما يعيد رسم خريطة الحوكمة الدولية خلال المرحلة المقبلة.

3. صعود الاستقلالية الإستراتيجية للدول

في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي، يُرجح أن تتجه الدول، ولا سيما دول الجنوب العالمي، إلى إعادة بناء إستراتيجياتها الخارجية والاقتصادية بما يعزز استقلالية قرارها الوطني ويقلل من مستويات الارتهان للقوى الكبرى. ولا يعكس هذا التوجه نزعة نحو الانعزال عن النظام الدولي، وإنما استجابة واقعية لبيئة دولية تتسم بتراجع اليقين الإستراتيجي، وتعدد مراكز النفوذ، وتزايد استخدام الأدوات الاقتصادية والتكنولوجية والمالية بوصفها وسائل للضغط وإعادة تشكيل موازين القوة.

وتؤكد الأزمات الدولية المتلاحقة أن الاعتماد المفرط على شريك دولي واحد لم يعد يوفر الضمانات التي كان يوفرها خلال مرحلة الأحادية القطبية، بل قد يتحول إلى مصدر للهشاشة في ظل التغير السريع في التحالفات الدولية. ومن ثم، أصبح تنويع الشراكات السياسية والاقتصادية، وتعزيز القدرات الوطنية، وتطوير الصناعات المحلية، وبناء شبكات تعاون إقليمية، من أبرز مرتكزات السياسات العامة للدول الساعية إلى تعزيز قدرتها على التكيف مع البيئة الدولية الجديدة.

وتستعيد هذه التحولات جانباً من الأطروحات التي قدمها سمير أمين في إطار مفهوم "فك الارتباط"، الذي دعا إلى بناء مسارات تنموية أكثر استقلالاً عن اختلالات الاقتصاد الرأسمالي العالمي، بما يتيح للدول النامية هامشاً أوسع في رسم سياساتها الاقتصادية والتنموية. وعلى الرغم من اختلاف السياق الدولي الذي طُرحت فيه هذه الرؤية، فإنها تكتسب راهنية متجددة في ظل التحولات الجارية، باعتبارها دعوة إلى تعزيز القدرة الذاتية للدول، لا إلى الانفصال عن الاقتصاد العالمي.[7] كما تتقاطع هذه الرؤية مع ما طرحه ها-جون تشانغ، الذي يرى أن التجارب التنموية للدول الصناعية لم تعتمد على تحرير الأسواق بصورة مطلقة، وإنما استندت إلى سياسات صناعية فاعلة مكّنتها من بناء قواعد إنتاج وطنية وتعزيز قدرتها التنافسية. ويشير ذلك إلى أن الاستقلالية الاقتصادية لا تعني الانغلاق، وإنما امتلاك الأدوات التي تمكّن الدولة من حماية مصالحها الوطنية والتكيف مع التقلبات التي يشهدها الاقتصاد الدولي.[8]

وبذلك، فإن أحد أبرز ملامح النظام الدولي في مرحلة ما بعد "نقطة الانهيار" يتمثل في تنامي أهمية الاستقلالية الإستراتيجية بوصفها أحد محددات

المكانة الدولية للدول. فالدول التي ستنجح في هذه المرحلة لن تكون بالضرورة الأكثر امتلاكاً لمصادر القوة التقليدية، وإنما الأكثر قدرة على تنويع خياراتها، وإدارة شراكاتها، وتعزيز مرونتها الاقتصادية والسياسية، بما يمكّنها من التفاعل مع نظام دولي أكثر تعدداً، وأكثر تنافساً، وأقل استقراراً.

الخاتمة

تكشف القراءة التحليلية للتحولات التي يشهدها النظام المتعدد الأطراف أن ما يُوصف بـ "نقطة الانهيار" لا يعبر عن انهيار النظام الدولي بقدر ما يجسد مرحلة انتقالية تعاد خلالها صياغة توازناته وقواعد عمله. فالتحولات المتراكمة في موازين القوة، وتراجع التوافق داخل المعسكر الغربي، واتساع الفجوة بين المبادئ التي يقوم عليها النظام الدولي وممارساته العملية، جميعها تؤكد أن الأزمة الراهنة ذات طبيعة بنيوية تمس أسس الشرعية والحوكمة وتوزيع النفوذ، أكثر مما تعكس إخفاقاً وظيفياً لمؤسساته فحسب.

وقد أظهرت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة حدود فاعلية النظام متعدد الأطراف في فرض قواعد القانون الدولي بصورة متسقة، إذ كشفت عن اتساع الفجوة بين النصوص القانونية وآليات إنفاذها، وعن تأثير الاعتبارات السياسية في أداء المؤسسات الدولية. ولم تقتصر هذه المؤشرات على الحرب في غزة، بل تعززت مع المواجهة الإسرائيلية- الإيرانية، التي أبرزت تحولات عميقة في أنماط الردع وإدارة الأزمات، وأكدت أن البيئة الإستراتيجية التي حكمت العلاقات الدولية خلال العقود الماضية لم تعد قادرة على استيعاب التفاعلات الإقليمية والدولية بالآليات التقليدية ذاتها.

وفي المقابل، كشفت التحركات التي قادتها دول الجنوب العالمي، إلى جانب تنامي أدوار القوى الوسطى، عن أن إعادة تشكل النظام الدولي لا تتمثل في تراجع نفوذ بعض القوى الكبرى فحسب، وإنما في بروز فاعلين جدد يسعون إلى إعادة صياغة قواعد الحوكمة الدولية، وتوسيع المشاركة في عمليات صنع القرار، وتعزيز حضور القانون الدولي بوصفه أحد محددات الشرعية الدولية. ويعكس ذلك انتقالاً تدريجياً نحو نظام دولي أكثر تعدداً في مراكز التأثير، وأكثر تعقيداً في أنماط التفاعل بين القوى الدولية والإقليمية.

وانطلاقاً من ذلك، يتضح أن الأزمة التي تواجه النظام متعدد الأطراف هي أزمة

شرعية وفاعلية في آنٍ واحد، وليست مجرد أزمة مؤسسات أو إجراءات. كما أن إعادة تشكل النظام الدولي تجري داخل البنية القائمة للنظام المتعدد الأطراف، ولا تعني انهياره أو استبداله في المدى المنظور، بل تعكس عملية إعادة توزيع تدريجية للقوة والنفوذ. في ظل تراجع قدرة القوى الكبرى على الانفراد بصياغة قواعد النظام الدولي، مقابل تصاعد أدوار القوى الوسطى ودول الجنوب العالمي. ويظل مستقبل النظام المتعدد الأطراف مرهوناً بقدرته على استعادة الثقة في قواعده، والحد من الانتقائية في تطبيق القانون الدولي، وتطوير مؤسساته بما يعكس التحولات الجارية في بنية النظام الدولي.

وبناءً على ذلك، فإن مفهوم "نقطة الانهيار" لا يمثل نهاية النظام متعدد الأطراف، وإنما يشير إلى لحظة تحول تاريخية يعاد خلالها تشكيل توازنات القوة، وإعادة تعريف مصادر الشرعية، وإعادة صياغة آليات الحوكمة الدولية بما يتوافق مع واقع دولي أكثر تعدداً وتعقيداً. وعليه، فإن مستقبل النظام الدولي لن يتحدد بقدرته على الحفاظ على هياكله التقليدية، وإنما بقدرته على التكيف مع التحولات البنيوية الجارية، وإعادة بناء شرعيته وفاعليته بما يضمن استمرار النظام المتعدد الأطراف إطاراً قادراً على إدارة العلاقات الدولية في بيئة عالمية تتسم بتزايد المنافسة، وتعدد الفاعلين، وتشابك التحديات.

المراجع:

1 Christine Lagarde, Mark Carney, TIME, The 100 Most Influential People of 2026: Leaders, April 15, 2026, https://2u.pw/3TwSGY

2 Ibid, Christine Lagarde, Mark Carney,

3 Immanuel Wallerstein, World-Systems Analysis: An Introduction , Durham, NC: Duke University Press, 2004, 23-32.

4 Noam Chomsky, Hegemony or Survival: America's Quest for Global Dominance , New York: Metropolitan Books, 2003.

5 Naomi Klein, On Fire: The (Burning) Case for a Green New Deal, New York: Simon & Schuster, 2019.

6 Kagan, Robert. The World America Made. New York: Alfred A. Knopf, 2012

7 amir Amin, Delinking: Towards a Polycentric World, London: Zed Books, 1990, p. 51

8 Ha-Joon Chang, Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective, London: Anthem Press, 2002, p. 50.